حيدر آباد - جلسة GAC حول مراجعة مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH
الأحد، 6 نوفمبر، 2016 - من الساعة 9:00 ص إلى 9:30 ص بتوقيت غرب أوروبا
اجتماع ICANN57 | حيدر أباد، الهند

هنري كاسين: صباح الخير، سيداتي سادتي، الزملاء والأصدقاء.

اعتاد رئيسي على قول، في موطننا الأصلي في ناميبيا من حيث أتيت، كان يقول بأنه لا يفضل أن يكون رئيساً في المكتب. فهو يفضل أن يخرج إلى الميدان لأنه بوجوده في المكتب، يطلب منه القيام بكل شيء. قف هناك، اجلس هنا، قل هذا.

لذا في هذا الصباح عندما جئت الآن، أُبلغت بأن رئيسنا سيتأخر قليلاً. لم نتأخر أبداً، جئنا مبكراً أو تأخرنا قليلاً. سوف ينضم إلينا، ولكن لا أود أن أجعل الزملاء الأفاضل والأشخاص المهمين ينتظرون.

لذا وبصفتي نائب الرئيس، سأبدأ الجلسة، ومن ثم سأسلم الكلمة إلى الرئيس عند وصوله، ما لم تشعروا بأنني لا أملك الصلاحية للقيام بهذا.

أود البدء بالجلسة. إذن مرحباً بكم بالجلسة حيث سنناقش فيها مكتب مقاصة العلامات التجارية. سنجري جلسة حول مراجعة مكتب مقاصة العلامات التجارية. آمل أن تشعروا بالراحة في قاعة GAC. وكما قُلت، اسمي هنري كاسين. أنا نائب رئيس GAC والذي سيقدّم الجلسة.

أعتقد بأن لدينا في أعلى القائمة موظفي الدعم المعتادين والسكرتارية وأعضاء من مكتب مقاصة العلامات التجارية. وسيكون رئيس مناقشتنا هو مارك كارفيل من المملكة المتحدة.

لذا من بعد إذنك، سأسلمك الكلمة على الفور لأن لدينا عرض رقمي من الهند خلال نصف ساعة.

شكرًا جزيلاً لكم. سأسلم الكلمة إلى مارك.

شكرًا لك.

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف word/مستند نصي. ورغم أنّ التدوين النصي دقيق إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُنشَر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

مارك كارفيل: شكراً جزيلاً لك يا هنري، وصباح الخير لكم جميعاً، وأشكركم جزيل الشكر لوصولكم على الفور إلى هذه الجلسة القصيرة، لمدة 30 دقيقة. أرى أن رئيسنا قد وصل للتو.

هل تود أن تقول صباح الخير أو أي شيء يا توماس؟

الرئيس شنايدر: طاب صباحكم،

شكرًا لك.

مارك كارفيل: لقد كان مختصراً بشكل رائع حيث أن لدينا جدول ضيق، كما تعلمون جميعاً.

لذا كما قال هنري، هذا هو بند جدول الأعمال رقم 11 بخصوص مراجعة مكتب مقاصة العلامات التجارية. ولقد حصلتم على تقرير ملخص من المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر ACIG، سكرتاريتنا، بخصوص الأمر، حيث يقدم معلومات أساسية وسياق الموضوع. وأدرج ذلك أيضاً في بريدي الإلكتروني، هل ستقومون، بالعودة إلى شهر أغسطس الماضي، عندما صدر تقرير مسودة المراجعة عن آلية حماية الحقوق هذه ذات الأهمية، تقرير المسودة. تم وضع التقرير التشاور، واستمر التشاور لغاية الثالث من سبتمبر؟ هل هذا صحيح؟ تقريباً في الثالث من سبتمبر.

لذا آمل أنكم حظيتم بفرصة لإلقاء نظرة على تقرير المسودة. وإذا لم تعتادوا على جانب آلية حماية الحقوق بأكمله، حيث أظن إذا اختصرتم الموضوع، يتمثل الهدف الأساسي بالحد من مخاطر إساءة الاستخدام والسطو الإلكتروني في مجال اسم النطاق وذلك من خلال حماية العلامات التجارية وأصحاب العلامات التجارية بإنشاء قاعدة بيانات. فقد كنت مشاركاً في مشاركة GAC مع ICANN وأطراف أخرى في مجتمع أصحاب المصلحة المشاركين في كتابة دليل مقدم الطلب، هل كان ذلك قبل أربع أو خمس سنوات من الآن عندما بدأ الأمر؟

كانت فترة مكثفة. وبخصوص آليات حماية حقوق الإنسانن فهو جانب عمل مكثف ومفصل للغاية بالنسبة لـ GAC. وكان من أحد أكبر القضايا المدرجة في جدول أعمال اجتماع ما بين الجلسات، والذي أجرته GAC مع مجلس الإدارة في بروكسل. فقد أجرينا في الواقع اجتماعاً، اجتماع فعلي، مع مجلس الإدارة لحل الكثير من القضايا التي طرحتها GAC بشأن دليل مقدم الطلب في ذلك الحين.

واجتمعنا مع مجلس الإدارة في بروكسل. كانت عبارة عن جلسة مفتوحة بالأحرى تواصل بين مجلس الإدارة وGAC، وكانت آليات حماية حقوق الإنسان إحدى الجوانب الرئيسية في ذلك الاجتماع.

وبالتالي يمنحكم هذا -- إن كنتم جدد -- أردتُ أن أؤكد على أنه كان جانب رئيسي من العمل بالنسبة لـ GAC. وفي الواقع، كانت هذه المراجعة -- عبارة عن نتيجة، متابعة، إذا شئتم، من GAC، لأننا طلبنا الاضطلاع على مراجعة مكتب مقاصة العلامات التجارية باعتباره أحد آليات حماية حقوق الإنسان الرئيسية. وليس الأمر الوحيد وحسب بل من الأمور الأساسية، بعد إطلاق تفويض أسماء النطاق في الجولة الحالية.

وبالتالي فإن هذا التقرير، تقرير المسودة، عبارة عن نتيجة لمشاركة GAC إلى حد كبير مع بقية المجتمع حول آليات حماية حقوق الإنسان الرئيسية.

لذا ما -- مجرد توضيح كيف من الممكن أن يسعى الزملاء حيال هذا، فقد تابعت تقرير المسودة مع مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة. وما زالون ينظرون إلى التفاصيل في مكتب مقاصة العلامات التجارية، وعملياتها ونطاقها وتوجيهاتها بخصوص ذلك، بشأن مكتب مقاصة العلامات التجارية. وتحدثت كذلك إلى شركات في المملكة المتحدة. وأجرينا جلسة عمل مع الشركات لكي -- وبالتالي يمكنني فهم ما يفكر به أصحاب العلامات التجارية بخصوص مكتب مقاصة العلامات التجارية. وكانوا داعمين للأمر على نطاق واسع باعتبارها آلية فعالة، إلا أنه كان لديهم الكثير من القضايا التي طرحوها.

حيث أن تكاليف استخدام مكتب مقاصة العلامات التجارية من أحد القضايا. وانعدام قابلية إنفاذ إشعارات خدمة المطالبات. وربما استصواب قائمة علامة تجارية عالمية

محمية، والتي كانت من أحد الاقتراحات وقت إنشاء آليات حماية حقوق الإنسان إلا أنها لم تُعتمد. تذكر شركات المملكة المتحدة بأنه ربما توجد قيمة حالياً في النظر من جديد إلى فكرة آلية الحجب العالمية تلك، إذا شئتم، لمنع استغلال علاماتهم التجارية.

وكانت قاعدة التطابق الدقيق، والمطبقة فيما يخص مكتب مقاصة العلامات التجارية، قضية أخرى تم طرحها.

لذا تبادر عدد من النقاط في الأذهان بتواصلي مع الشركات حول مكتب مقاصة العلامات التجارية. حيث أتشاور مع مكتب الملكية الفكرية، واضعي السياسات، إذا شئتم، حول الملكية الفكرية في المملكة المتحدة.

وبذلك فإن ما أقوم به، وآمل أن ينتهج الزملاء الآخرين قضية آليات حماية حقوق الإنسان المهمة على غرار ذلك من أجل فهم جوانب المصلحة العامة هنا حيث يجب أن نركز عليها.

لذا سأكتفي بهذا.

نحن محظوظين الآن لوجود أحد مؤلفي تقرير المراجعة، غريغ رافيرت، والموجود على يساري. وسيقدم عرضاً عن المراجعة وشرحه باختصار، لأن أمامنا وقت قصير، وتعتبر العناصر الرئيسية لآلية مكتب مقاصة العلامات التجارية قيد التنفيذ الآن.

كما لدينا إيليزا أغوبيان من طاقم عمل ICANN على أقصى اليسار والتي ستساعدنا من جانب ICANN.

لذا هذا كافي بالنسبة لي. أظن بأنني سأنتقل الآن إلى غريغ رافيرت لبدء هذا العرض.

شكرًا لك، جريج.

غريغ رافيرت: شكراً لك يا مارك. صباح الخير، إنه لمن دواعي سروري أن أتواجد هنا معكم جميعاً. سأبذل ما بوسعي لاختصار الموضوع لأنني أعلم بأن لدينا جدول قصير نسبياً، لذا أشجع أي منكم ممن لديه اهتمام بإلقاء نظرة على التقرير الكامل.

لقد حصلنا بالفعل على عدة تعليقات من مجتمع at-Large، إلا أننا نود بالطبع الاستماع إلى شيء آخر حيث تعتقدون جميعاً بأنه يجب أن نفكر به لدى مضينا قدماً.

الشريحة التالية، من فضلك.

اسمي غريغ رافيرت. أنا خبير اقتصادي ونائب الرئيس في مجموعة Analysis Group وهي شركة إستشارات اقتصادي خاصة في الولايات المتحدة.

مؤلفيّ المشاركين في هذا التقرير هما كاتجا سيم وهي بروفيسورة في كلية وارتون للأعمال. وهي مهووسة بالبيانات مثلي تماماً. ومن ثم جياروي ليو، وهو قادم من الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP والتعليق الموحّد السريع URS، وقدم الكثير من الأعمال في تسوية مجال اسم النطاق، ومنتسب في كلية ستانفورد للحقوق.

لذا ستكون الشريحة التالية مذهلة.

لذا نحن مكلفون من ICANN بتولي المراجعة المستقلة لخدمات مكتب مقاصة العلامات التجارية استناداً إلى توصية GAC، حسبما أعتقد فقد ذكر مارك، بأنه سيتم تولي إجراء ما بعد إطلاق مراجعة شاملة ودقيقة.

أعتقد أنه ثمة أمر يجدر ذكره قبل أن أخوض في عملنا، ولم يصمم هذا على الإطلاق للتوصل إلى أي من توصيات السياسات. ونحاول بالفعل أن نلقي نظرة لا أدّرية على مكتب مقاصة العلامات التجارية والتفكير بما هي نقاط القوة والضعف المتمثلة في الخدمة.

وبالتالي ثمة جوانب كثيرة مرتبطة بمكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH. وتتركز مراجعتنا على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي فترة الـ Sunrise وخدمة المطالبات ومن ثم المعايير المتطابقة، وأعتقد بأن مارك قد أشار وذكر كل ذلك.

لذا وبخصوص فترة الـ Sunrise، حيث أظن بأنه يدرك معظمكم الأمر، تتطلب كافة برامج gTLD الجديدة بعقد مدة تسجيل ذات أولوية، فترة الـ Sunrise لمدة لا تتجاوز 30 يوماً حيث تمثل -- ومن ثم يسبق هذا النوع فترة تواجد نطاقات gTLD العام. وخلال فترة الـ Sunrise، تتوفر فقط العلامات الموثقة في مكتب مقاصة العلامات التجارية لتسجيلها فعلياً.

لذا فقد ركزنا هنا على بضعة جوانب من فترة الـ Sunrise. كنا مهتمين في معرفة إلى أي حد قدّر أصحاب العلامة التجارية الخدمات فعلياً وكذلك كم مرة استخدمنا ذلك بالفعل.

وبالانتقال إلى النقطة الفرعية الموجودة على الشريحة، بخصوص خدمة المطالبات، وبالتالي فهي لمدة 90 يوماً تتبع فترة الـ Sunrise وصممت للحد من الأنشطة المخالفة في مجال اسم النطاق عبر هذين الشقين. يتمثل الشق الأول بأنه في حال كنت مسجلاً وتوجهت إلى أمين السجل وحاولت التسجيل في اسم نطاق يتطابق مع العلامة في مكتب مقاصة العلامات التجارية، سوف أتلقى إشعاراً بذلك. ربما سأتلقى الإشعار عندما أقوم بالتسجيل أو تصل إلى العملية لاحقاً.

أما الجانب الثاني فهو فيما لو قمت بالتسجيل فعلياً في اسم النطاق ذلك، سيتلقى حينها صاحب العلامة التجارية المسجّل في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH إشعاراً بأنه قام أحدهم بالتسجيل في اسم النطاق هذه.

ونظرنا هنا إلى نوعين، مرة أخرى، من الجوانب الأساسية. فقد أردنا فهم إلى حد ما أي من فترة خدمات المطالبات يجب تمديدها. حيث كان هناك اهتمام، كما أعلم، ونقاش مرتبط بذلك. وأردنا كذلك فهم سواء تضمنت الإشعارات المقدمة للأفراد أي رادع غير ضروري.

وبالانتقال الآن إلى النقطة الفرعية الثالثة، فقد نظرنا كذلك إلى المعايير المتطابقة. وكنا مهتمين هنا في فهم إلى أي حد يجب تمديد مجموعة المعايير المتطابقة الحالية إلى ما بعد المجموعة المتوفرة حالياً. وسنتحدث عن استنتاجاتنا الأولية بخصوص ذلك الأمر.

ولأنني مهووس بالبيانات، أعتقد أننا أردنا بالفعل اتخاذ نهج قائم على البيانات لتقييم نقاط الضعف والقوة في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH، لذا اعتمدنا على كل من بيانات مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH وتباين مصادر البيانات من الطرف الثالث، فضلاً عن مقابلات وإستطلاعات أصحاب المصلحة في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH وبعض أعضاء المجتمع الأشمل.

لذا لو تمكنا من الانتقال إلى الشريحة التالية، سيكون ذلك رائعاً.

فقط لإعطائكم فكرة عن البيانات التي اعتمدنا عليها. إذن تمثلت النقطة الأولى، وهي من إحدى العناصر الأساسية التي احتجنا لها لعملنا ببيانات من مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH. وتم تزويدها من شركة ديلويت. وبالنسبة لكل علامة تجارية مسجلة في قاعدة بيانات مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH، يوجد تباين في المعلومات المرافقة لها. لذا، على سبيل المثال، من هو صاحب العلامة التجارية، وأين يقع، وما هو قطاع العمل. وإلى حد استخدموا العميل لمساعدتهم في البحث عن عملية مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH، ومن هو العميل.

كما اعتمدنا على بيانات خدمة المطالبات والتي احتفظت بها IBM. ويمنحكم هذا فكرة عند فحص نظام مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH عن بعد بشكل أساسي لمعرفة فيما لو كان ينبغي إرسال إشعار المطالبة أم لا.

الأمر التحذيري الذي سأضيفه على ذلك هو أنه في نقاش مع IBM، اتضح بأنه بإمكان أمين السجل فحص نظام مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH حتى وإن لم يكن هناك محاولات تسجيل مشروعة. وبالتالي هذا ما يجعل من الصعب ترجمة بعض نتائجنا. وسوف أطالب بذلك عندما نصل إلى تلك النتائج.

ومن ثم يوجد تباين في مصادر البيانات الأخرى المدرجة في الأسفل. وقمنا بتجميع الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP وبيانات نزاعات التعليق الموحّد السريع URS. فقد كان هناك حوالي 17.500 نزاع خلال تلك الفترة. كما تعاقدنا مع شركة باسم Domain Tools للحصول على بيانات WHOIS، وقد حصلنا هنا على مجموعة من المعلومات، إلا أننا كنا مهتمين أكثر بمن سجّل في اسم النطاق ومتى. وسنرى لما بعد قليل، كما أعتقد.

وكما أسلفت بالذكر سابقاً، ثمة مجموعة من المقابلات والإستطلاعات التي أجريناها. وحاولنا الوصول إلى مجتمع at-Large للحصول على أكبر قدر ممكن من الملاحظات، إلا أننا استهدفنا كذلك عدد من السجلات وامناء السجلات وأصحاب العلامات التجارية وعملاء مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH والمؤسسات القانونية ومسجّلي أصحاب العلامات غير التجارية. لذا يمكننا التفكير بأي شخص بالأساس ممن يحتمل اهتمامهم بهذا العمل.

الشريحة التالية، من فضلك.

لذا أود تقديم لمحة عامة عن استنتاجاتنا على مستوى عالي، وسأبدأ بفترة الـ Sunrise.

وما وجدناه هو أن ما يقارب 20% من أصحاب العلامة التجارية ممن كانوا مؤهلين لاستخدام فترة الـ Sunrise لم يسجّلوا في sunrise. لذا حوالي الخمس منهم. ومن بين هؤلاء الذين استخدموا فترة الـ Sunrise، كان حوالي 7% من السجّلات من sunrise على عكس سجلات التواجد العام. لذا سيكون الحديث عن أولئك الذين يستخدمون فترة الـ Sunrise، بينما ينتظر 93% فعلياً لغاية فترة التواجد العام.

كما وجدنا، لا أعتقد بأنها مفاجئة فظيعة، بأنه يميل أصحاب العلامة التجارية مع تقديم المزيد من العلامات التجارية في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH إلى استخدام أعلى لفترات الـ sunrise بأنفسهم.

لذا إن كنتُ سأعود قليلاً وأفكّر حول ما تعنيه هذه النتائج، بالتالي توجد مصلحة بالتأكيد في فترة الـ Sunrise من بين أصحاب العلامة التجارية. فقد رأينا ذلك في المقابلات والإستطلاعات كذلك. سواء كنتم ستصفون الأمر باعتباره مهم أو غير مهم أم لا، أعتقد بأنه مختلفة من وجهة نظر المشاهد، سأدعكم تتخذون قراراتكم الخاصة.

الشريحة التالية من فضلك.

بالانتقال إلى خدمة المطالبات. وأود التنويه والتحذير من هذه النتيجة لأنها تعتمد على بيانات IBM والتي ذكرتها سابقاً.

لذا ما وجدناه، في حال افترضنا أنه في كل مرة يبحث فيها أمين السجل أو يتصل بمكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH بالأساس لملاحظة فيما لو كان ينبغي أن تؤدي العلامة التجارية إلى إجراء إشعار المطالبات، أنتم تفترضون كل هذا بنية طيبة. ومن ثم ستجدون بأنه يبدو أن حوالي 94% من التسجيلات التي تؤدي إلى إجراء إشعار المطالبات تم التخلي عنها.

ويبدو ذلك مبالغ فيه. أعتقد بأنه ثمة تحذيران مهمان على ذلك. يتمثل التحذير الأول بهذه القضية التي ذكرتها سابقاً بأن يبحث أمناء السجلات بأنفسهم في قاعدة البيانات لأسباب لا ترتبط بنشاط التسجيل. وبالتالي فإن نسبة 94% مبالغ فيها، ولن نتمكن حقاً من إخباركم مدى المبالغ فيه.

وأعتقد بأن يجدر ذكر أو الإشارة إلى التحذير الثاني على أن هذا فقط من أجل -- لن نعلم ما تبدو عليه نسب التخلي في محاولات التسجيل التي لا تؤدي إلى إجراء إشعارات خدمة المطالبات.

وبالتالي فإنها مجرد افتراضية محضة. لن أجزم بالتأكيد على صحة هذا، ولكن إذا كانت القضية كذلك بالنسبة لمحاولات التسجيل التي لا تؤدي إلى إجراء إشعار خدمة المطالبات، إذا رأيتم نسبة التخلي 94%، فإنه لا يوحد تأثير تدريجي بالفعل للحصول على إشعارات خدمة المطالبات في هذه الحالة.

أظن حينها من حيث -- ينطبق هذا على النقطة الثانية الموجودة في هذه الشريحة. لا نرى حقيقة بأن العديد من التسجيلات المتطابقة الدقيقة تحدث بعد انتهاء فترة خدمة المطالبات وتميل إلى التراجع مع الوقت كذلك، لذا نحن قادرون على ملاحظة عندما يسجّل الأفراد في تطابق دقيق معين بالنسبة إلى متى كانت فترة خدمة المطالبات. وأظن يقترح هذا أنه من غير المحتمل أن يحتوي تمديد فترة خدمة المطالبات

على مزايا ملحوظة، ولا سيما في عالم حيث تحصلون على إشعارات متواصلة. إذن، لو تنتقلون إلى الشريحة التالية.

ومن ثم يوجد قدر كبير من التفاصيل المدرجة في التقرير. لذا مجدداً، سأشجعكم جميعاً على إلقاء نظرة إن كنتم مهتمون بذلك. وبخصوص تحليل المعايير المتطابقة التي أجريناها، لم نجد في حقيقة الامر أنه تم تقديم العديد من التسجيلات حول المتطابقات غير الدقيقة. لذا، على سبيل المثال، صيغ، ونوع إزالة الحرف، والخطأ الطباعي، هذه الأنواع من التغييرات. ومن ثم، بالنسبة للمتطابقات الغير دقيقة التي حددناها في البيانات -- فإنها تستخدم معلومات WHOIS التي حصلنا عليها من أدوات النطاق، وكانت أكثر هذه الأخطاء الشائعة التي نشهدها أخطاء إزالة الأحرف الأخيرة في صيغ الجموع. ومجدداً، أود الإشارة وأعتقد من المهم الإشارة إلى عدم وجود الكثير مما رأيناه في البيانات. ومن ثم الشريحة التالية، من فضلك. شكرًا.

يتمثل هدفنا في الحصول على النسخة النهائية من التقرير الذي أنجز في الربع الرابع من سنة 2016. وأعتقد بأن هذا ما نأمله بالطبع. ربما سأخوض قليلاً في الربع الأول من 2017 جزئياً، لأننا تلقينا قدر جيد من ملاحظات المجتمع المدروسة. توشك السنة على القدوم. لذا أعتقد أننا نود التأكد من شمولية تقريرنا قدر الإمكان رداً على أكبر قدر من الملاحظات التي تلقيناها.

ويوجد جانبين نحاول المواصلة فيهما أكثر ولا سيما بشأن تجميع البيانات وعملنا. يتمثل الجانب الأول بالوصول إلى أمناء السجلات لمحاولة الحصول على بيانات تتيح لنا الفهم بشكل أفضل مدى أهمية قضية مشكلة التخلي هذه، بالنظر إلى أنه لا تتيح لنا بيانات اسم النطاق المدوّل IDN بالفعل تناول ذلك السؤال بشكل كافي. ومن ثم نود

دراسة بعض تحليلات خدمة sunrise كذلك. وكجزء من هذا، فإننا نعمل على تجميع بيانات تسعير إضافية لكل من فترة التواجد العام ومن ثم كذلك لفترة الـ Sunrise. وتوجد تعديلات عامة أخرى نجريها في التقرير بينما نواصل بذل جهد في تجميع هذه البيانات.

لذا أعتقد بذلك -- أعتقد أنني أنجزت الكثير في الوقت المحدد. سأتوقف. وسأرى فيما لو كان هناك أية تساؤلات أو تعليقات.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جريج. إنه تلخيص رائع لمصدر التقرير وما غطيناه والقضايا التي ظهرت في فترة التشاور وانتهت في شهر سبتمبر. لذا أقدر لكم ذلك. وكذلك الخطوات التالية.

هلّا يمكنكم أن تصفوا لنا في الخطوات التالية مدى ارتباط هذا التقرير بمجموعة عمل عملية وضع السياسات PDP بشأن آليات حماية حقوق الإنسان والتي ستغطي كافة آليات حماية حقوق الإنسان، بالطبع، وليس مكتب مقاصة العلامات التجارية وحسب. كيف سيرتبط التقرير بذلك. وكذلك بمراجعة ثقة ومنافسة المستهلك، والتي ستنظر كذلك في قضايا حماية الحقوق؟ شكرًا لك.

غريغ رافيرت: إذن سأبذل قصارى جهدي للإجابة على ذلك السؤال. ولكنني ما زلت سأتطرق وبسرعة حول المؤسسة الداخلية في ICANN.

لذا وبخصوص المجموعة الأولى، أعلم بأنني نظرت في الموضوع عن كثب. وحسب فهمي للموضوع، وبالأخص في المستقبل، سأشارك معهم في مناقشات فعالة للتأكد من أننا قدمنا لهم المعلومات حيث أنهم بحاجة ويدركون مجموعة النتائج التي قدمناها بالكامل.

ومن ثم، وبخصوص فريق المراجعة، لست متأكد فعلياً من مدى تفاعل الأمر مع عملهم. أعلم بأنه يوجد عنصر في عملهم يتطرق إلى الموضوع. إلا أن ما فهمته هو أن -- قد تتمكن إليزا من الإضافة إليه. أعتقد بأنه ربما يركزون قليلاً على هذا الجانب. ولكن --

إليزا آجوبيان: أنا إليزا آجوبيان من ICANN. شكرًا لك، غريغ. بالنسبة لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT، فإنه يوجد فريق فرعي يُركز على الضمانات وثقة المستهلك. أعلم بأنه جانب من اهتمامهم. لا أعلم كيف سينظرون إلى هذا التقرير بالتفصيل. ولكن أعلم بأنه من إحدى المساهمات التي ينظرون فيها.

مارك كارفيل: شكراً لك إليزا. حسنًا. يتبقى لدينا خمس دقائق للتعقيب على هذا. كما تعلمون، إنه جانب في غاية التفصيل. وقد يبدو معقد جداً. إلا أنه وبلا شك يعتبر الموضوع نقطة أساسية في حماية مصالح الشركات مع العلامات التجارية.

سأطرح سؤال واحد وحسب. ومن ثم سأنتقل إلى الزملاء هنا لكي أدعوهم لطرح الأسئلة. وفي لحظة ما ظهرت بها الأسئلة، في تشاوراتي مع شركات المملكة المتحدة، كانت بخصوص إشعار المطالبات، لا يوجد عنصر تنفيذ في ذلك. كما تعلمون، فقد يجيب المسجّل بقول أن هذا عبارة عن علامة تجارية مسجلة ومكتب مقاصة العلامات التجارية. لذا لا بد منكم معرفة ذلك. ولكن في الواقع، لا يوجد تنفيذ في ذلك.

هل يوجد لديكم فكرة معينة حول ذلك، سواء كان، في واقع الأمر، هل يتطلب مكتب مقاصة العلامات التجارية تأثير التنفيذ الإضافي؟ شكرًا لك. غريغ، أجل، شكراً.

غريغ رافيرت: أجل. شكرا، مارك. إنه سؤال جيد. وهو أمر شهدناه بالتأكيد في الملاحظات التي تلقيناها، ولا سيما من بعض أصحاب العلامات التجارية أنفسهم. كما تعلمون، أعتقد بأنه تتطرق بعض البيانات التي حصلنا عليه -- والتحليلات التي أدرجناها في التقرير إلى ذلك. وكان الشيء الوحيد الذي نظرنا إليه معدلات النزاعات بخصوص السجلات المكتملة التي تؤدي إلى إجراء إشعار المطالبات. وشهدنا هناك بالفعل انخفاض معدلات النزاعات إلى أبعد حد. أعتقد بأنه كان شيء ما يقارب 3% ما وجدناه في النظر إلى البيانات. لذا أعتقد أنه يوحي بأن --- لن يحتاج إلى آلية تنفيذ، ولا سيما في حال، عندما، نأمل، الحصول على بيانات من أمناء السجلات، إذا كنتم ستعتبرون أن هذا

المزيج ذو الرادع الكبير مع عدم وجود عدد من -- عدد صغير نسبياً من النزاعات -- عذراً -- حول هذه السجلات المكتملة، أعتقد بأنه سيقترح أنكم ربما -- لن يكون مطلوباً.

مارك كارفيل: حسنًا. إلا أن هذا الموضوع، كما قلتم، لتجميع تلك البيانات. ولكن تتمثل النقطة الرئيسية بوجود رادع معترف به، وهو يحتوي على تأثير ما.

حسنًا.

دعوني أوضح الموضوع. وأعتقد بأنه تم طرح هذا في البداية. ومن ثم هناك. ومن ثم كافوس وآخرون. إذن أجل، شكراً لكم. في الخلف، من فضلك.

جايفا مظهر: مرحباً، أنا جايفا من كولومبيا. ولدي سؤال. ما هي آليات تسوية النزاعات الأكثر استخداماً؟

غريغ رافيرت: إذن إنه سؤال جيد للغاية. لا أعلم حقاً العدد الصحيح أمامي. ولكن من حيث الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP مقابل التعليق الموحّد السريع URS، فقد كان حسبما أذكره هو استخدام الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP أكثر من التعليق الموحّد السريع URS مراراً. ومن الواضح وجود عدد من العناصر المرتبطة بكل منها. وللأسف، لا أذكر التحليل الدقيق. ولكن أعتقد أنه مدرج في التقرير. وإن لم يكن كذلك، يسرني تقديم هذه الأرقام لكم.

مارك كارفيل: لو كان بوسعي إضافة وجود عملية وضع السياسات PDP، عملية وضع سياسات PDP GNSO حول آليات حماية الحقوق. فقد تم اعتماد مجموعة العمل الخاصة بذلك. وقد بدأ الأمر باختيار قضايا متعلقة بكافة آليات حماية الحقوق، والتعليق الموحّد السريع URS، وUDRP، الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق، و إجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض PDDRP، إن كنت فهمت الاختصار. غريغ، هل تود إضافة شيء؟

غريغ رافيرت: أجل. سأنتقل إلى الموضوع سريعاً. يوجد التقرير أمامي. إذا كنتم تقتصرون إجراءات الخلافات على الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP والتعليق الموحّد السريع URS، فإنكم تشهدون حدوث المزيد في نظام الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP. لذا، بخصوص البيانات التي حصلنا عليها من عام 2014 وحتى 2015، يتعلق الامر -- يبدو وكأنه يوجد 17.000 خلاف في الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP وحوالي 500 من التعليق الموحّد السريع URS.

مارك كارفيل: حسنًا. سنمر على هذه الأسئلة سريعاً. لدي ممثل إيران التالي. تفضل كافوس.

ممثل إيران: نعم. طاب صباحكم جميعًا. شكراً جزيلاً لك يا توم على الوثيقة المختصرة كالعادة. شكرًا لك يا مارك على ما قدمته من معلومات.

اختصاراً للمناقشات، أرى قد ذكر بأنه تم وضع مساهمة صغيرة في العملية، في عملية وضع السياسات PDP. لقد سمعنا البارحة أنه من بين 10 عمليات وضع سياسات PDP، يوجد 74 منها حالياً، أحدها آلية حماية الحقوق RPM. إذن تم وضع المساهمة -- كيف نساهم في ذلك. ومن ثم من غير الكافة المساهمة بذلك وحسب. وعندما ستتم مناقشته في مجموعة مشاركة بخصوص ذلك -- لقد شاركت في تلك

المجموعة، وقدّم الرئيس أو أحد الرؤوساء المشاركين وثائق والمرور عليها أحياناً حرفياً. ومن ثم طرح التعليقات. يجب أن يتوفر شخص ما من أولئك الذين يقدمون أو يرسلون ذلك أولاً، لتقديم المعلومات الإضافية و، ثانياً، الرد على أية تعليقات مقدمة. وهناك تعليقات بالعادة من جهات لأنها مجموعة فعالة للغاية. إذن هذه هي أسئلتي.

لقد نسيت أن أذكر شيئاً. لقد قدمتم العديد من الإحصائيات. هل هي مدعومة بمعلومات رسمية؟ 70%? 3%? 7%? 94%? إنه بسيط -- لن أطرح أي سؤال الآن. إلا أنه قد يُطرح على صعيد عملية وضع السياسات PDP وستتم مناقشته. لذا كيف سنقدم ذلك ومن سيدافع عن ذلك ومن سيشارك. ويجب أن تشارك GAC في عملية وضع السياسات PDP بفعالية. شكرًا لك.

مارك كارفيل: شكرًا لك ممثل إيران. سأضع اسمي للانضمام في مجموعة العمل. لم أضعه بعد نظراً لضغوطات أخرى. إلا أن هذا دوري. غريغ، هل تريد التعليق على الإحصائيات؟

غريغ رافيرت: أجل. لذا وبخصوص الإحصائيات التي استشهدنا بها في هذا العرض، فقد تم استخلاصها جميعاً من التقرير. وإذا رأيتم المزيد من القوائم أكثر مما ترغبون النظر إليه والمزيد من الوثائق التي تودون رؤيتها، يوجد حينها مستوى من التفاصيل في التقرير، أعتقد، بأنها مثيرة للاهتمام بالنسبة للقارئ.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جريج. أعتقد أنه هناك يد مرفوعة في الخلف. أجل، نعم، أجل.

شكرًا.

المهندس علان صلاح الدين: طاب صباحكم، أنا المهندس علان صلاح الدين من فلسطين.

يوجد ثلاثة -- يوجد العديد من العلامات التجارية المعروفة على مستوى العالم. نعمل هنا لحماية هذه العلامات التجارية أو حماية العلامات التجارية الرئيسية فقط، بافتراض وجود اسم معروف خاص بشركة تجارية. إلا أنه لا تحتفظ هذه الشركة بذلك الاسم -- أو هل تقصد بأنه يجب الاحتفاظ بهذا الاسم لتلك الشركة؟

يوجد سؤال آخر عن سماح بعض الدول باستخدام الأسماء الكبيرة. ولكن -- القطاعات المختلفة مثل قطاعات تكنولوجيا المعلومات. كيف يمكننا معالجة هذه المشكلة؟

مارك كارفيل: غريغ، هل تود الإجابة؟

غريغ رافيرت: أجل. يسرني الرد على ذلك. وهو أمر لم نتناوله في سياق هذه المراجعة بالذات. وحاولنا، كما أعتقد، الابتعاد عن اتخاذ قرار أو التعليق بخصوص العلامات التجارية المسموح بها أو غير المسموح بها في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH ذاته. ولكن أعتقد بأنها قضية مثيرة للاهتمام، وأعتقد بأنه أمر يجب على المجتمع الأوسع مناقشته.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جريج. سأطلب من زملائنا من الهند لو تكرموا بأخذ سؤالين. لدي ممثل الولايات المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، أجل. عذراً، لو كان هناك شخص ما أراد طرح الموضوع، ولكن أعتقد بأنه يجب أن نضع حداً بعد السؤالين. ممثل الولايات المتحدة، تفضل.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكرًا لك. نقدر هذا العرض الثري بالمعلومات ويسرنا الاستماع إلى ما ستواصلون القيام به لتجميع وتحليل البيانات.

سؤال واحد: هل تم النظر إلى التسعيرة والرسوم المفروضة على التسجيل في sunrise؟ وإذا كان كذلك، هل لاحظتم أي دليل بأنه هناك ما يردع متابعة التسجيل في sunrise؟ شكرًا لك.

غريغ رافيرت: هذا سؤال رائع في حقيقة الأمر.

إنه في الواقع أمر لم نحظى بوضعه في تقرير المسودة. ولكن بالأخص، اعتماداً على بعض التعليقات التي تلقيناها، فإننا نقوم بذلك الآن. وأعتقد بأنه سيكون غني بالمعلومات لدى التفكير في سبب تحديد أصحاب علامات تجارية معينة احتمالية عدم المشاركة في فترة الـ Sunrise.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جريج. المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. براين، فلتتفضل.

WIPO: شكرًا لك، جريج. أعتقد بأنه يتوافق بشكل جيد مع التعليق الذي أردت طرحه، وهو في البداية، شكراً لكم على التقرير. إنه تقرير غني بالمعلومات، وأنا متأكد بأنه سيكون ذو فائدة في المستقبل. أظن بوجود الكثير من الافتراضات الأساسية المقدمة في التقرير وأود أن أسجّل الموضوع اليوم. يوجد الكثير من المناقشات في التقرير بخصوص التأثيرات الخارجية السلبية على الأطراف المتعاقدة من حيث تمديد إشعارات المطالبات خلال مدة ما من حيث نطاق ما يغطونه، وإلخ.

ولكن أعتقد بأن هذا الأمر يتجاهل إلى حد كبير التأثيرات الخارجية السلبية على أصحاب العلامات التجارية في النظر إلى برنامج gTLD الجديد برمته. سأوضح لكم مثالاً واحداً، تعتبر تكاليف التسجيل في اسم نطاق مخالف لا يتناسب مع تكاليف التنفيذ التي يواجهها صاحب العلامة التاجرية. ومن حيث تمديد إشعارات المطالبات في الشكل

رقم 1 في التقارير، إذا نظرتم فعلياً إلى البيانات، يوجد حوالي 100.000 اسم في أول 90 يوماً والمزيد بعد آخر 90 يوماً. لذا أعتقد بأنه ربما يتحدى الأمر افتراض أنه لا توجد مصلحة في تمديد إشعارات المطالبات في مدة لا تتخطى 90 يوماً. ولكن بخصوص الملاحظة الموضوعية، في كل من قضايا التعليق الموحّد السريع URS والإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق UDRP، من إحدى العناصر التي تم النظر إليها هو سواء كان المسّجل على علم بصاحب العلامة التجارية عندما اتخذوا تسجيلاً مخالفاً.

لذا فإنه ينظر إلى شروط أقل كمية وأكثر نوعية. وبالطبع من الممكن تحليل ذلك إلى عملية اتخاذ قرار سواء كان هناك تسجيل ما مخالف أم لا. استغلالاً للوقت، سأتحدث معكم بعد ذلك، وشكراً جزيلاً لكم مجدداً على التقرير

مارك كارفيل: شكرًا لك، براين. سننهي النقاش هنا. لذا على ما يبدو أن العديد من القضايا ذات مصلحة مباشرة وضمن نطاق أوسع من آليات حماية الحقوق. وهذا مجرد بداية، كما أعتقد. وآمل بأن يعكس زملائي ذلك على مناقشة اليوم والتشاور حسب الضرورة داخلياص ومع أصحاب المصلحة من أجل وضع تفاعل GAC حول المراجعة وكذلك آليات حماية الحقوق الأوسع.

إذن شكراً جزيلاً لكما غريغ وإليزا على إنضمامكم إلينا اليوم. هذا محل تقدير واحترام كبيرين. أعتقد بأننا تقدمنا بأسلوب قيّم حول هذا الأمر. سأتوقف هنا. شكرًا جزيلاً على لكم على الأسئلة كذلك. إليك الكلمة، توماس. شكرًا لك.

توماس شنايدر: شكراً لك يا مارك على عقد هذه الجلسة ببراعة وعلى جميع من شاركوا في هذا التبادل الموضوعي.

سوف نستمر في عملنا.

[نهاية النص المدون]